الطبقة الوسطى واثرها في التغيير السياسي في تاريخ العراق المعاصر

ا.م.د. سؤدد كاظم مهدي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

لا اتي بشيء جديد ان نقول ان الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي منذ مرحلة النشوء لم تبتعد عن تطور العراق السياسي خلال المئة العام الماضية ، تحديدا منذ اندلاع الحرب العالمية الاولى (1914-1918) حتى وقتنا الحاضر, عندما تبلور ظهور الطبقة الوسطى كتركيبة اجتماعية مع الاعلان عن تشكيل الدولة العراقية الحديثة في 23 اب 1921 ، التي اسهمت في عقود مختلفة في تعزيز حقوق الملكية وظهور الراسمالية الوطنية التي بموجبها عززت بناء الطبقة الوسطى وانطلاقها بكل ماحملت من مقومات فكرية واقتصادية تجاوزت من خلالها خط الفقر والتخلف .

تهدف الدراسة الى تتبع ادوار الطبقة الوسطى التي هي تحت الطبقة الغنية وفوق الطبقة العمالية في مراحل تطورها في القرن العشرين ومطلع الالفية الثالثة ، التي بدورها ترتبط بواقع العراق الاقتصادي ارتباطا عضويا مهما ، بحكم الحيز المهم الذي يمثله في عملية التشكيل والهيكيلة لتلك الطبقة منذ القرن التاسع عشر. وعليه جاء بناء الطبقة البرجوازية ، كما اطلق عليها المفكر كارل ماركس ، في العهد الملكي (1921-1958) في ظل الروح الوطنية والقومية والليبرالية السائدة ، تمكنت ان تنتج بموجبها نخبة مستقلة حملت بثوابتها ومتغيراتها مشروع وطني يعبر عن روح عراقية تتجه نحو بناء مجتمع جديد يحقق التقدم والحريات والحريات. هذا مع وجود مواقف فئوية داخل الطبقة الاجتماعية ذاتها تبعا لانتماء تلك النخبة واتجاهاتها والظرف التاريخي من سياسات وا نظمة متعاقبة على الحكم .

كان لجملة التحولات التي شهدها العراق في النصف الثاني من القرن العشرين اثرا مهما على نسيج الطبقة الوسطى ، بقف في مقدمتها الاثار المترتبة عن تحالف النظام الملكي مع الاقطاع والعشائر هذا الى جانب الصراع الاديولوجي وعدم الاستقرار السياسي في ظل الانقلابات العسكرية المتوالية 1958_1968 ، وحالة التارجح وعدم استقرار الانظمة الحاكمة في الدول العربية بين المعسكرين الراسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وهو ما جعل الطبقة الوسطى تعاني من التمزق نتيجة المشاريع الاديولوجية ا ومن ثم العرقية والمذهبية واستقتطاباتها, عندما افتقرت النخبة الحاكمة الى تقديم ضمان زخم قوي للطبقة حتى وصف احد الباحثين ذلك ب " ان الطبقة خلعت بنفسها ثوب برنامجها الوطني" وتوجهت نحو مذاهب فكرية منحازة فضلا عن تحجيمها في ساحه التخندق الحزبي وهي مرحلة حكم الحزب الواحد (1968 -2003) وما كان له الاثر في تمزيق نسيج النخبة المستقلة التي كانت من نتاج الطبقة الوسطى حتى فقدت النخبة احد مقوماتها الرئيسية وهي هوية الاستقلال .

هذا ولاننسى ظروف الحروب التي مر بها العراق مثل الحرب العراقية- الايرانية 1980-1988 وحرب الخليج الثانية 1991 وما تبعها من حصار اقتصادي دولي وسياسة دكتاتورية استبدادية من قبل نظام حزب البعث الحاكم وهو ماأصاب الادوار المناطة بالطبقة الوسطى بضعف تاثيرها في جميع المجالات حتى وصلت مرحلة العجز بعد احداث عام 2003 ،عندما اخذت تداعيات الاحتلال الامريكي والممارسات الطائفية دورها في شق الصف الوطني وظهور العراق كدولة فاقدة لمقومات الوحدة الوطنية في ظل استمرار تصاعد الارهاب والتطرف وتغلغل نفوذ الدول الاقليمية والدولية وما هوما ادى الى ان تختفي الطبقه الوسطى بعد موجات النزوح والهجره خارج العراق .

اولا . العوامل المؤثرة في ظهور الطبقة الوسطى في العراق 1869-1914.

كان المجتمع العراقي من حيث البنية الاجتماعية ما يزال في مرحلة التكوين في المرحلة التاريخية الممتدة بين عامي 1869-1914 ، حيث كان المدلول الاجتماعي للطبقات غير معروفا صورته بفعل الاوضاع الاقتصادية والسياسة العثمانية المتخلفة وتغلغل الراس المال الاجنبي في الاسواق العراقية بعد افتتاح قناه السويس في عام 1869، اذ كان الهرم الاجتماعي في حواضر المدن العراقية الثلاث في ولايات الموصل بغداد البصره يقوم على الوالي العثماني وطبقة كبار الموظفين الاداريين والعسكرين وكانوا اتراكا ، والوجهاء من الملاكيين والتجار ورجال الدين الذين كال لهم دورا موثرا في المجتمع بحكم امكانيتهم في حل المشاكل والصراعات التي تنشا في المجتمع العراقي.[1]

يمكن تلمس البيئة الموثرة لانطلاق الطبقة الوسطى في العراق من خلال جملة من العوامل الدافعة نحو التكوين والتشكل وكان ابرزها دخول العراق مع افتتاح قناه السويس عام 1869 للملاحة الدولية في عملية تاريخية كان اثرها الواضح على محورين اساسين هما خضوع الانتاج الزراعي الفائض عبر التجارة المحلية لسيطرة الراس المال العالمي ، والاخر هو تحفيز قوى التغيير في تلك البيئة الزراعية والتجارية نحو خلق ظروف جديدة لظهور وتطور الملكية والتوجه نحو سوق العمل ، بمعنى اخر ظهور النواة الاولى للانتاج الراسمالي بطابعه المحلي . وهو ما ادى الى تطور ملحوظ في تجارة الصادرات العراقية[2]

.

و يعزو ذلك ايضا الى جملة الاصلاحات التي جرت في عهد الوالي المعروف مدحت باشا 1869-1872 التي جعلت العراق ان يرتبط بسلسلة من التغييرات في قطاعات العراق المختلفة حتى انتجت بمجملها مرحلة مهمة من تاريخ العراق وهي التوجه نحو ظهور بداية الطبقة البرجوازية [3] من خلال جملة من الاجراءات والمؤسسات التي عمل على بناءها التي كان لها الاثر الواضح في الربع الاخير من القرن التاسع عشر التي كان ابرزها التنظيمات الادارية وتشكيلاتها ومجالس الولاة ومجالس البلديات والمجالس الخاصة بالمتصرفيات ، واخضاع شيوخ العشائر للسلطة المركزية وتطبيق نظام الولايات العثماني في العراق عام 1870 [4] ، ليتحول فيما بعد (نظام الطابو) الى وسيلة لسيطرة التحالف شبه الطبقي الجديد القائم على اساس علاقات الانتاج الشبه الراسمالية والمتمثلة بالبرجوازيه ملاكي الاراضي والبرجوازية التجارية ملاك المدن على مجمل مصادر الربح التجاري والزراعي .[5]

ساهمت الحركة الاقتصادية في ظهور بيوت تجارية معروفة في المجتمع العراقي التي مارست نشاطها الاقتصادي مع الشركات الاجنبية حتى اصبحت بيوت تجارية معروفة على مستوى العراق ، كما تشير عمليه توطين القبائل البدوية في زيادة نسب سكان الريف على البدو وبالتالي على سكان الحضر في مجتمع تمثل نسبة العشائر فيه هي الغالبة في المجتمع العراقي، وهو ماتشير اليه الاحصاءات السكانية عن تركيب البنية الاجتماعية للفترة المحددة مابين (1867-1905) [6] فيما يتعلق بمادة الموضوع في الجدول الاتي:

جدول رقم (1)

السنة	البدو	النسبة المئوية	سكان الريف	النسبة المئوية	الحضر	النسبة المئوية	المجموع
1867	450	35	250	41	310	24	1280
1890	433	25	963	50	430	25	1826
1905	393	17	1324	59	533	24	2250

ا لمصدر . د. وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية- الاستقلالية في العراق، ط2، بغداد, 1985, ص65 .

تبين النسب المئوية للفئات الاجتماعية المذكورة في الجدول ان الخط العام للنشاط الاقتصادي لتلك المرحلة قد اعتمد على الزراعة والرعي عموما ، هذا مع دخول النقليات النهرية التي كانت عاملا مهما على صعيد نمو التجارة الداخلية والخارجية التي انعكست بدورها على التركيبة الاقتصادية وعناصر تكوين المجتمع ، عندما انتقل نمط الاقتصاد من اقتصاد كفاف ومغلق ، اي من اقتصاد لاجل الاستهلاك المحلي الى الانتاج التجاري من اجل الربح وسوق العمل [7]، عندما ارتفعت الاسعار في اسواق بغداد بين عامي 1904-1914، بنسبة 50% عما كان عليه قبل عام 1904 و 75% في اسواق البصرة [8] .

وكما تشير الاحصاءات ان نسبة سكان الحضر في العراق التي كانت تؤلف حوالي (310) الف نسمة من مجموع السكان البالغ (80 12) نسمه في عام (1867) قد زادت الى حوالي (533) الف نسمة في عام 1905 ، وهو ما يؤشر ان التغييرات الاقتصادية – الاجتماعية اصابت تركيبة المجتمع بشكل طفيف بالنسبة لسكان الحضر التي تمثل الحاضنة الرئيسية لنمو الطبقة الوسطى في البلاد ، عندما ساهمت الحركة الاقتصادية في ظهور بيوت تجارية معروفة في المجتمع العراقي التي مارست نشاطها الاقتصادي مع الشركات الاجنبية حتى اصبحت بيوت تجارية معروفة على مستوى العراق [9] .

ساعدت التنظيمات العثمانية الصادرة كتنظيم خط شريف كولخانة قي عام 1839وخط همايون في عام 1856مرسوم الاصلاحات في عام 1876، وعهد الاصلاح في ولاية مدحت باشا(1869- 1872) ان يتمتع العراق بشكل عام ببعض النشاط والتقدم العلمي والثقافي التي شكلت فيما بعد نواة فاعله لقيام الطبقه الوسطى كتاسيس المدرسة الثانوية المركزية ومطبعة الزوراء التي اصدرت جريده الزوراء ومدرسة الصناعة التي اسهمت في تخرج العديد من الحرفيين والمهنيين الذين كان لهم دورا في النهضة الصناعية الحديثة [10] .

اثرت تلك الاصلاحات بمجملها في اندفاع الاقلية اليهود ية نحوفتح مدارس الاليانس التي لاقت رواجاً في عموم العراق فيما بعد ، كما تقف المساهمة

الشكلية لليهود في الحياة السياسية في العراق من خلال ممارسة بعض فعاليات الحياة السياسية بموجب قانون الولايات الخاصة, دورا في فتح مدرسة الاليانس للبنات ومدارس اخرى في مدن العراق المختلفة ، التي ساهمت في احداث نهضة ثقافية يهودية في العراق وفتح افاق جديدة للطائفة من خلال العمل في ميادين جديدة [11] ، عندما تمكن المتخرجون تولي وظائف حكومية مختلفة كممارسة مهنة الطب والتجارة فضلا عن الاندماج في المجتمع والدولة . كما كانت حافزاً مهماً في توسيع قطاع التعليم والعملية التربوية عندما قامت جهات يهودية مختلفة بتأسيس مدارس جديدة ذات طابع علماني في مدن العراق المختلفة . الى ظهور الطباعة والنشر عند الطائفة اليهودية التي اضافت بعدا مهما أخر في تطور الوضع الثقافي من خلال خلق طبقة تؤمن بضرورة بداية نهضة فكرية عربية في العراق وظهور النشاط التجاري والثقافي لليهود والمسيحيين الذي لم يكتف بنشاطها التجاري بل تجاوز بالمتاجره بالاراضي الزراعية وهو مااضفى بعدا جديدا فيما يتعلق بالارتباط الاجتماعي لتلك المكونات بالمجتمع العراقي ليشمل ايضا الدور الثقافي عندما اسس ابرز روادها المدارس والمطابع انطلاقا من حاجات المجتمع الي شهد توسع المدن واستمرار حاجه الاسواق المحلية الى البضائع الاجنبية [12].

مع مطلع القرن العشرين تأثر العراق بجملة من التحولات السياسية والثقافية التي طرأت في الدول العربية والإقليمية التي ساعدت في نمو الوعي الفكري والسياسي لدى العراقيين ، وكان باعثها قيام الحركات الدستورية في كلا من ايران في عام 1905-1911 والدولة العثمانية في عام 1908. كما كان لنمو حركة القومية العربية في مصر وبلاد الشام ودور المصلحين الاسلاميين كجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وعبدالرحمن الكواكبي دوراً كبيراً في النهضة الفكرية التي ادت دوراً مهماً في اثارة الوعي القومي العربي لدىالطبقة المثقفة [13] . احدثت التطورات السياسية المتوالية نموا في الحياة السياسية التي كان لها الاثر الواضح على الطبقة الوسطى من خلال انتعاش حركة النشر والطباعة ، حيث بلغت الصحف في بغداد خلال عامين (25) مجلة وجريدة ثم تضاعف العدد حتى وصل الى (69) صحيفة وعشرين مجلة بين اسبوعية وشهرية وكان ذالك عدد يشير الى نسبة المتعلمين في تلك المدة الزمنية لعدد سكان العراق [14] .

ومن اجل دعم الاصلاحات الوليدة للطبقة الوسطى في تلك المرحلة التاريخية قامت جمعية البصرة الاصلاحية التي ترأسها سليمان فيضي في عام 1909 الى فسح المجال امام الحركة الاقتصادية والتعليمية التي عكست بمجملها طموحات البرجوازية من الكمبورادور وملاك الاراضي والفئه المثقفة جميعا ، كما ساهم حدث اخر في تطور واقع الطبقة الوسطى لاسيما في القطاع التجاري وكان ذالك عبر تاسيس غرفة تجارة بغداد عام 1911 ، الذي كان للتاجر والسياسي والوطني المعروف جعفر ابو التمن دورا في تاسيس غرفة التجاره فضلا عن دعمه الكثير من الانشطة الاقتصادية والعمل على طرح احداثيات نهضة اقتصادية في البلاد عبر انشاء مشاريع وطنية كمعمل الزيت والقطن وغيرها [15] .

اضافت تلك العوامل الى الفئة المثقفة في بغداد خطوة ريادية وفاعلة في هذا المضمار من خلال تاسيس النادي الوطني العلمي الذي قدم طروحات سياسية نحو اللامركزية ضمن اطار الدولة العثمانية ، علما ان النادي كان يتمتع بدعم مادي قوي من قبل عدد من الشخصيات المتنفذة المعروفة مثل يوسف السويدي وعبد الرحمن الكيلاني وطالب

النقيب كما عرف برنامج النادي بالاصلاح التدريجي من خلال التاكيد على ضروره تاهيل افراد المجتمع العراقي من خلال الاهتمام بالتعليم والثقافة [16]. وكان لافتتاح شارع الرشيد وهو اول شارع نظامي بجانب الرصافة من بغداد ويقع في قلب بغداد التجاري نقله نوعيه على طريق تيسير عمل كبار التجار والطباعيين واهل الصحافه والموظفين بين جانبي بغداد [17] .

ثانيا . ولادة الطبقة الوسطى في العهد الملكي 1921-1958.

كان العراقيون خلال الحكم العثماني وتحديدا في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918) غير ممنوعين كلياً في أشغال الوظائف الإدارية العثمانية المختلفة ، حيث كان بين الكادر الإداري في ولاية بغداد البالغ عددهُ (120) كان (20) فقط من الأتراك والبقية عرباً، وبين الموظفين التنفيذيين الرئيسيين البالغ عددهم حوالي (50) كان النصف أتراكاً والبقية عرباً [18] ، واستناداً الى لورنس كان 70% من موظفي الإدارة من العراقيين، وبقدر تعلق الأمر بالجيش كان العراقيون يمثلون 60 % من الضباط و 95% من المراتب الأخرى [19] . وهو ما يعني وجود طبقة الافندية والموظفين في المجتمع قبل الاحتلال البريطاني لبغداد في 11 اذار 1917 التي تمثل نواة الطبقة الوسطى .

احدثت التجربة السياسية في العهد الملكي بشكل او باخر في نمو الطبقة الوسطى اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا حيث كان لتاسيس النظام الملكي وتنصيب فيصل بن الشريف الحسين ملكا على العراق (1921-1958) دورا في تكوين البرجوازية العراقية حيث شهد العراق في مرحلة الانتداب البريطاني 1921-1932 حراكا سياسيا من حيث بناء مؤسسات الدولة بموجب المعاهدة العراقية - البريطانية عام 1922 التي بموجبهاغير صك الانتداب الى صيغه معاهدة تحالف واعلان القانون العام (الدستور) عام 1925 الذي اشارت بعض مواده الى حرية الراي والتعبير وتشكيل الجمعيات والاحزاب السياسية وممارسة الطقوس الدينية [20] .

اما الجانب الاقتصادي فقد شهد بدوره مرحلة مهمة في عملية الارتباط الاقتصادي في السوق الراسمالية العالمية في مرحلة الانتداب البريطاني تحديدا مع بريطانيا ومستعمراتها حيث تضاعفت قيمة الواردات في عام 1927 قياسا الى عام 1913 ، وحققت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بين الاعوام (1921-1951) فائضا كبيرا حتى اصبح العراق المصدر الاول في التمور من(949) الف دينار الى(6701) الف دينار ، وكذالك هو الحال للمنتوجات الحيوانية التي ارتفعت الصادرات فيها من(731) الف دينار الى (5095) [21] .

وامام تلك التحولات النوعية في المجال الاقتصادي شهدت البنية الاجتماعية ايضا تطورا سريعا وعميقا ، ونعني به تحديدا نمو الطبقة الوسطى التي تمددت لتشمل شرائح جديده من الطبقة العليا والطبقة الفقيرة ويقف وراء ذالك التطور التدريجي بالمجتمع امرين مهمين هما انتشار التعليم وفتح الكليات وارسال البعثات الدراسية الى خارج العراق ، حيث ارتفعت عدد المدارس المنضوية للعملية التربوية من (160) مدرسة ابتدائية تضم (600) طالب في عام 1913 الى(184) مدرسة تضم 18 الف طالب في عام 1920. [22]

وعليه ساهمت مجموعة من العوامل المتنوعة في ترسيخ الطبقة الوسطى بالعراق وتطورها من حيث مستوى الدخل الفردي وتوسيع الخدمات العامة

وتنمية الكوادر الكفوءه من العراقيين والاستعانة بالخبرة الاجنبية والتخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية والبنية التحتية. هذا فضلا عن بناء مجتمع علماني ليبرالي اذ تميزت هذا المرحلة التاريخية من عمر البرجوازية العراقية بانتشار المفاهيم العلمانية في الاصعدة المختلفة [23] .

تمثل النشاط السياسي للطبقة الوسطى في المجتمع العراقي بتصاعد الوعي السياسي بين فئات الطبقة المختلفة بشكل واضح وجاء ذلك من خلال تاسيس الاحزاب السياسية ذات التوجهات الاشتراكية والقومية والليبرالية والاسلامية ايضا هذا الى جانب المشاركة في التظاهرات السياسية [24] . وبسبب الاستقرار السياسي الدولي وزيادة العائدات المالية تصاعد نمو الطبقة الوسطى بادوارها المختلفة وتمكنت ان تكون لها موقع متميز في تشكيلة الحكومات المختلفة في العهد الملكي ، ويشير هنا حنابطاطو صاحب المؤلفات العديده حول " الطبقات الاجتماعية في العراق " لذالك بتقدير نسبه 26% من وزن الطبقه الوسطى في تشكيل الحكومة ، مقابل تشكيل الطبقة العليا بنسبه 52% والنسبة الباقية من ابناء الشرائح الفقيرة ، وياتي ذالك عشية انبعاث الطبقة الوسطى في ظل انطلاق الحريات النسبية في الحياة السياسية عند اعلان الاحزاب الوطنية المعارضة العلنية ورغبة الحكومة بالاصلاح السياسي من خلال اشراك الطبقات الاجتماعية المختلفة في حكومة مجلس النواب هذا على الرغم من معارضة النخبة السياسية القابضة على ادارة الحكم.[25]

اما المرحلة الاخيرة من عمر الحكم الملكي 1954 -1958 فقد شهدت التعددية الحزبية في ظل المفاهيم الديمقراطية وحالة من التراجع بعد صدور مرسوم (19) عام 1954 الذي الغى الحياة الحزبية وحظر النوادي الاجتماعية والدينية ، كما الغى مرسوم رقم(2) الامتيازات الخاصة بالصحف والمجلات اما مرسوم رقم(25) الذي اقر عدم مشروعية التظاهرات والتجمعات ، كان دور الطبقة الوسطى تجاه السياسة الاستبدادية التي اقرتها وزارة نوري السعيد الثانية عشر هو الركون الاقتصادي على حساب الحريات العامة لتدخل الطبقة الوسطى بعد تلك المرحلة صبغة جديدة كان ابرز سماتها هو الاتهام بالعمالة والتبعية الاجنبية [26] .

ويعود ذلك ان الطبقة الوسطى في عقد الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين طبقة لذاتها اي تحولت الى مجموعة واعية لذاتها من الناحية السياسية ولكن في الوقت نفسه لم تتمكن ان تعمل لذاتها وفق الشروط المعنية بها، ويعود ذلك الى حالة الانقسام الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به الطبقة البرجوازية في كل مجتمع ، التي تنقسم الى ثلاث اقسام الفئة الكبرى والوسطى والصغرى [27] ، والسبب الذي يكمن في تباين التوجهات والاراء عند تلك الطبقة من الناحية الايدولوجية والفكرية مثال لتلك الفئة الكبرى من الطبقة هي جماعة الاهالي التي تاسست من قبل محمد حديد وحسين جميل وعبد الفتاح ابراهيم والحزب الوطني الديمقراطي ذات التوجهات الليبرالية بقيادة كامل الجادرجي وحزب الاستقلال القومي الذي تزعمه محمد مهدي كبة في حين اتخذت الفئة الوسطى من الاحزاب السياسية مظهرا لها كالحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب [28] ، اما الصغرى ذات الاصول الريفية فقد وقفت ضد الطبقة لاسباب ايدولوجية للسيطرة على مقاليد السلطة.

وما لاريب فيه ان تعدد المنابع الاجتماعية للطبقة الوسطى التي يحمل بعضها القيم العشائرية مع بعض التيارات التي وردت مع الحرب الباردة من

اشتراكية وليبرالية ،قد ادى الى عجز الطبقة الوسطى عن تشكيل قوة سياسية ذات مرجعية بسبب الايديولوجية وزخمها وتباينها بين قومية وعلمانية وشيوعية ودينية، ومع ذلك تمكنت الطبقة الوسطى اجمالا ان تتجمع وتنخرط تحت شعار واحد وهو محاربة تبعية البلاد للمشاريع الاستعمارية والاحلاف الاجنبية، التي على اثرها انضوت تحت زعامة تنظيم الضباط الاحرار ذات الروح الثورية العسكرية لتفجر ثورة 14 تموز 1958 التي اعلنت النظام الجمهوري بعد اسقاطها النظام الملكي. [29]

شهد تحول الفكر السياسي للطبقة الوسطى بعد ثورة 1958 صراعا واضحا على الساحة السياسية نتيجة ظهور فئات الطبقة الوسطى بشكل كبير ومفاجيء الذي عبر في الوقت ذاته عن تناقض في مكوناتها داخليا لتعود الطبقة الى طبيعة البيئة التي ولدت منها كالعقلية العسكرية والعشائرية والدينية ، فقد كان لغلبة المسار الثوري على المسار الديمقراطي عند النخبة العسكرية بعد الثورة قد جعل الدولة تسير وفق نمط القوة هي السلطة وهو ما انعكس تدريجيا على الشرائح والنخب في اجهزة الدولة الامنية والمتسلحة بالعشائرية ما انتج سلسلة من الانقلابات العسكرية 1958-1968 التي نفذها الضباط العسكريين من الطبقة الوسطى ، ليشير بشكل جلي الى غياب الايديولوجية وضعف الجبهة السياسية الجامعة لها عندما شهدت الاحزاب السياسية حالة من الانقسامات لتشمل التنظيمات العسكرية نفسها فضلا عن الحركات السياسية والاجنحة المختلفة التابعة لها.[30]

تعرضت الطبقة الوسطى الى حدثين نوعيين مهمين في عام 1963-1964 التي كانت تمثل المنطلقات الاولية لتاكل الطبقة الوسطى عندما بادرت حكومة العسكر باستبدال موارد الاقتصاد بموارد النفط كقوة سيادية وهو ما تعارض مع المسار الديمقراطي – الليبرالي الذي ربط السوق العراقية بالراسمالية الاجنبية، وهي التي كانت سببا في نشوء الطبقة الوسطى والدولة المدنية الحديثة الاقتصادية والسياسية ، وهو ما ادى الى ضرب الصناعة الوطنية وتفتيت القوى العاملة الذين تم تحويلهم الى طبقة من الموظفين كما هو الحال بالنسبة لقرار التاميم عام 1972 الذي احدث تغييرات اجتماعية واقتصادية احادية الجانب اثقلت الدور الاقتصادي للدول وقطاعاتها المختلفة [31] . وهو ما ادى نتيجة تراكم الاحداث الى تهميش نسيج الطبقة الوسطى عندما بدأ تيار الحزب الواحد باقصاء ثقافات التيارات اخرى كالدينية والشيوعية التي على اثرها اعاد تشكيل طبقة وسطى " هشة احادية التفكير مركزية " تقوم على عسكرة المجتمع [32] .

وبعد حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي 1991-2003 تعرضت حواضر المدن العراقية الى تغيير اجتماعي كبير جعلت من الطبقة الوسطى ان تنحدر الى الطبقة الفقيرة نتيجة خلل اصاب البناء الاجتماعي بشكل عام ، عندما اصبحت الطبقة الفقيرة تشكل اكثر من 75% من سكان العراق ، ما جعل المدينة تفقد نفوذها السياسي امام الريف الذي كان يحتضن 12 مليون من سكان العراق وبقة عمل زراعية تشكل 22% من اجمال قوة العمل العراقية مقابل فئات لاتساهم في الناتج المحلي سوى حوالي 7،5% وهو ما جعل مشروع اجهاض المدينة مطروقا وفي مقدمتها الطبقة الوسطى [33] .

ثالثا . انكماش الطبقة الوسطى بعد عام 2003 واشكالية اعادة بناءها .

بعد تغيير النظام الشمولي واستبداله بسلطة الاحتلال الامريكي تحت مسمى سلطة الائتلاف الموحد بعد احداث عام 2003 ، رسم مجلس الحكم

خريطة الطريق السياسية وتشكيل النظام الاقتصادي على اساس المكونات الطائفية والعرقية بشكل ينسجم مع الجغرافية العرقية او المذهبية ويتفوق على مفهوم المواطنة. لذلك وجد العراق وضعا صعبا في تسهيل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي والسياسي في ظل العولمة التي ترى في الدولة – السوق الركيزة الاساسية والبديلة للدولة في ظل وضع داخلي كان يهدف الى أيجاد بنية سياسية تتلائم مع مفاهيم الديمقراطية-العولمة عبر طرح بديل يلغي مفهوم (الدولة-الامة) واستبداله بمفهوم(الدولة-المكونات) ، لتخطيط مستقبل سياسي-ديمقراطي يرتكز على نظام سياسي للدولة الجديدة يضمن التحول نحو نظام الاستئثار بالسلطة او الديكتاتورية السياسية، وان تاخذ فيه شكلا ديمقراطيا تتوافق فيه الليبرالية السياسية مع الليبرالية الاقتصادية [34] .

وكما هو معروف ان الثروة النفطية هي المصدر الطبيعي والاحادي الذي ترتكز عليه القوة الاقتصادية للدولة الذي يمثل بين 55-60% من الناتج المحلي الاجمالي للعراق واكثر من95%من موارد الموازنة الاتحادية ،الذي حوله تتحدد المنافذ السياسية والاقتصادية في اطار راسمالية الدولة الريعية الذي بات اطار النظام الاقتصادي الجديد كنظام (ريعي – ليبرالي) ، في ظل تلك الاجواء الاقتصادية التي تعمل في ظل سوق عراقية مستهلكة تعمل بنظام ليبرالي ومناطقي لايوجد للاقتصاد العراقي ركيزة اساسية يعتمد عليها كقوة ونموذج رئيسي لبناء نسيج الطبقة الوسطى التي من المفترض ان تتحمل قيادة مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي [35] .

اما بالنسبة للاطار الاجتماعي للطبقة الوسطى وفئاتها بعد عام 2003 ، نشير بهذا الخصوص بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في العراق ، ان تغييرا كبيرا في النسب السكانية المنتمية لكل طبقة اجتماعية من الطبقات الثلاث ، التي تم توصيفها بناءا على مستوى الدخل اليومي ، ويلاحظ بشان الطبقة الوسطى ان تغييرات كبيرة قد طرات عليها، فبعد ان كانت تمثل الأغلبية المطلقة لسكان العراق بنسبة (61%) عام 2007 ، سجلت تراجعاً في السنوات 2014-2020 لتمثل نسبة 30% عام 2020، في المقابل شهدت الطبقة الفقيرة بعد أن كانت تمثل أقل من (22.8 %) من سكان العراق عام 2007 سجلت زيادة أكثر من مرتين ونصف لتبلغ 60% في تموز 2020 حسب تقديرات اليونسيف والبنك الدولي. كما أن نسبة السكان ضمن الفئة الغنية قد شهدت تغيراً سلبياً اخر لتنخفض هي الاخرى بأكثر من النصف وتصل إلى 10% فقط من السكان بعد أن كانت تشكل أكثر من 16 % عام 2007 ، بمعنى اخر أن كل من الطبقتين الغنية والوسطى قد شهدت تحولات سلبية باتجاه الأسفل ما جعل الهرم الاجتماعي يشهد تحولات غير جيدة في بنية المجتمع وخلل واضح في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحسين النمو الاقتصادي [36] .

ان التاكل الكبير في حجم الطبقة الوسطى رافقه جملة من المظاهر الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تزيد من احتمالات الصراع الإجتماعي والسياسي فضلاً عن تقليص الامكانيات الإقتصادية التي تؤدي إلى نهوض الإقتصاد الوطني بشكل عام . ولذلك عاشت الطبقة الوسطى كبقية شرائح المجتمع ازمة بنيوية حادة التي على اثرها باتت مساحة تاثيرها محدودا جدا ، الذي جاء نتيجة تراجع قيم المجتمع الذي انعكس على عملية اصلاح الواقع العراقي والاهمال الذي اصاب الطبقة الوسطى [37] .

- غياب الديمقراطية .

على مدى عقدين من الزمن دخلت الديمقراطية كنظام للحياة السياسية في العراق ، الذى غابت ميادئه كثقافة ومنهج ، حيث كان اغلب الكتل والقوى السياسية لاتؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول الى الحكم وانما كانت تؤمن بقيم الاستحواذ هذا الى جانب ان معظمها كان ذات تركيبة طائفية وعشائرية وقومية ترفض انضمام الاخرين ممن يختلفون معها الا وفق شروط ، ولذلك كانت السمة البارزة لتلك القوى السياسية انكفاءها على ذاتها وترفض الانفتاح على الكوادر والكفاءات الوطنية من ابناء الطبقة الوسطى التي تؤمن بالتغيير والاصلاح ، بل العكس من ذلك كانت تتماشى مع الفئات ذات الفكر وثقافة الراي الواحد وسياسة تكريس الطائفية والعرقية في العملية السياسية بعيدا عن فكرة المواطنة والتداول السلمي للسلطة [38] .

- غياب الثقافة وتفشي الارهاب والتطرف .

كان العراق يمثل احد معاقل الثقافة العربية ولكن تلك اولويات قد تبدد صداها بفعل الحصار الاقتصادي ومرحله الاحتلال الامريكي وتداعياته وهو ما ظهر مؤشر واضح في تراجع معرفي وانحطاط قيمي بعد ان ارتكن العراقيون الى مرجعياتهم العشائرية والطائفية وكان للسلطة دورا سلبيا في تغييب الثقافة الوطنية كما ساعد على ذالك انكفاء عدد كبير من المثقفين عن ممارسة دوره الوطني ومما ساعد ذالك التاكل الوطني غياب دور المعلم والاستاذ الجامعي في ممارسه التثقيف على قيم المواطنه والتسامح حتى وصلت الامية بين الفتيات العراقيات تبلغ 24% في وقت كانت اليونيسيف قد اعلنت في عام 1986 ان العراق بات خاليا من الامية [39].

ان الطبقة الوسطى في المرحلة المذكورة هي انموذج هش لدولة المحاصصة السياسية والانقسام الاثني والطائفي الذي عاش على ريع النفط ، وبناء على ذلك فالدولة الكبيرة (الدولة – المكونات) باتت تتوافق مع سوق الليبرالية لكن بصفة استهلاكية تتحد مع سوق العولمة ، وبالتالي كان هذا النمط الاقتصادي السياسي كما يرى المختصون في الاقتصاد السياسي قد ولد طبقة وسطى مغتربة داخليا منقسمة تتطلع الى الهجرة الى خارج البلاد ، وهو ما تشكل فعليا من طبقة وسطى عراقية في المهجر كانت اكثر انسجاما من تشكيل تلك الطبقة داخل الوطن ، كما ادى ذلك الى تصاعد كبير في حدة الخطاب الشعبوي في العراق ، حتى بات القادة الشعبويين يحظون بتاييد كبير من قطاعات مختلفة في المجتمع العراقي وكان ذلك جليا في الحركة الاجتماعية في ساحة التحرير في عام 2019 [40] .

ومن اجل النهوض بالطبقة الوسطى لابد أن تتوفر جملة من الركائز الاساسية التي تسهم بشكل وباخر في عملية الارتقاء تحتاج الى مشروع نهضوي تحديثي شامل يستهدف تأسيس بنية تحتية مجتمعية - اقتصادية على ان يسبق ذلك اصلاحات سياسية فاعلة وقرارات حكومية تأسس لدولة قوية ، أي دولة تعتمد على مؤسسات ومشاريع سياسية تعالج استكمال السيادة والاستقلال [41] ، تشمل التنمية الاقتصادية في جميع مجالات الحياة ، و تطويق المحاصصة الطائفية والحزبية التي تمثل حجر عثرة أمام نمو الطبقة الوسطى في العراق ، هذا مع ضرورة تقليد الكوادر الكفؤة المناصب لادارة البلاد ، و نشر ثقافة المواطنة المجتمعية من خلال وسائل الاعلام المرئية والكترونية التي تاسس على ثنائية الأمة–الدولة، ما سيشجع من انتماء المواطن إلى بلده [42] .

الخاتمة

- تعود الطبقة الوسطى في العراق الى مرحلة ما قبل تاسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 تحديدا الى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وهي انطلاقة مبكرة للطبقة البرجوازية قياسا بالدول العربية الاخرى ، كان لتلك الطبقة الاثر الواضح في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسة على مدى قرن من الزمن ، وكان يقدر لها الاستمرار والنمو والتاثير في محيطها بحكم قدرتها على استيعاب التحولات الاقتصادية وحركتها الديناميكية .
- ساهم في ضعف البرجوازية العراقية قلة عددها بالقياس الى نسبة السكان المدنيين ,التي كانت تمثل اقل من ربع السكان في العهد الملكي ، الامر الذي لم يوفر او يؤسس قاعدة وركيزة صلبة لحماية ذاتها من القوى الجديدة التي اخذت بالتشكل , من الطلبة والشباب الذين قدموا من الريف الى المدينة , وانضموا بشكل مفاجيء الى الطبقة الوسطى بعد تعيينهم كموظفين وادارين في وزارات الدولة المختلفة .
- كان لانظمة الحكم الشمولية دورا مؤثرا في مصادرة قوة الطبقة الوسطى ونشاطها ، عندما فقدت الجذور التاريخية لظهورها من خلال تدمير السوق ووضعه تحت السيطرة المركزية - الدكتاتورية ، اما في مرحلة ما بعد عام 2003 وفي ظل الديمقراطية القائمة على المناطقية والطائفية والسوق الاستهلاكية اعيد بناء الطبقة الوسطى لكن تعرض النسيج الاجتماعي للطبقة الى الانقسام وهو ما ساهم في تهميش الطبقة الوسطى وودوافع وحدتها.
- ان الشراكة الاقتصادية بين الدولة والسوق واحلال (الدولة-المواطنة) بدلاعن (الدولة –المكونات) والمحاصصة الطائفية والاثنية ستعمل على نشأة الطبقة الوسطى نشأة ديمقراطية وطنية بنسيج اجتماعي موحد، اذ نادرا ان نرى حزبا او حركة سياسية اجتماعية تمثل الطبقة الوسطى مقابل القوى الاجتماعية والسياسية التي تعتمد المحاصصة والطائفية مبادئ عمل لها .
- اطلاق القوى المنتجة وتبديل السلوك الاقتصادي ووحدة السوق الوطنية من سوق مستهلكة ليبرالية الى سوق منتجة بشراكة الدولة تعجل بولادة الطبقة الوسطى كقوة منسجمة بأطار وطني يعيد دور تلك الطبقة كقوة اجتماعية وسياسية واقتصادية تتناسب مع تجانس السوق ونظام سياسي ديمقراطي ، وعندها ستتبدل الحياة الحزبية من احزاب وحركات سياسية طائفية الى احزاب هدفها المواطنة والانتماء الى العراق بمشروع نهضوي متجانس للطبقة الوسطى.

قائمة الهوامش والمصادر

1- محمد جبار ابراهيم الجمال ، بنية العراق الحديثة تاثيرها الفكري السياسي ، بغداد ، 2010 ، ص 30.

2- للمزيد من التفاصيل ينظر. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958،المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1965 ؛ محمد جبار ابراهيم الجمال ، المصدر السابق ، ص 30-31.
3- لمزيد من التفاصيل حول البرجوازية المفهوم والتطور ينظر . د. كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، بغداد ، 1987.
4- ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحدبث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ، 1988، ص 176.
5- محمد سلمان حسن ، المصدر السابق ، ص ص85-154.
6- وميض جمال عمر نظمي ، ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية- الاستقلالية في العراق، ط2، بغداد, 1985, ص65.
7- المصدر نفسه ، ص 66.
8- محمد جبار ابراهيم الجمال ، المصدر السابق ، ص 57.
9- المصدر نفسه ، ص 61.
10- ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص ص375-381. د.جميل موسى النجار ،التعليم فى العراق فى العهد العثمانى الاخير 1869-1918،بغداد ،2002،ص224

11- نغم محمد علي جواد ، المدارس اليهودية في العراق 1864 - 1952 ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 24 ، 2013 ، ص 730 .
12- الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، الجزء الاول ، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، 1982، ص78 .
13- وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص 134 ؛ د. عبدالستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي 1921-1941، بغداد، 2010، ص 23 .
14- للمزيد من التفاصيل عن دور المجددين والمثقفين في العراق في العهد الملكي ينظر . عبد الرزاق النصيري ، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ، بغداد ، 2012.
15- عبد السلام ابراهيم البغدادي ، الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والاخفاق المتاخر ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ، العدد واحد وستون ، 2011، ص4.
16- محمد جبار الجمال ، الصراع بين التجديد والقديم في العراق ابان الايام الاخيرة للعثمانيين ، المدى ، السنة 96، العدد 7661في 9/96/6199، ملحق ذ اكرة عرا قية ،ص 4 .
17- محمد جبار ابراهيم الجمال ، بنية العراق الحديثة ، ص112.
18- عبد السلام ابراهيم البغدادي ، المصدر السابق ، ص6.

19- Administration report of the Baghdad Wilayat 1917. (India , 1918), p.2
20- لورنس في بلاد العرب ، مشاهدات تاريخية سياسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ،2009. ، ص 70 .
21- للمزيد ينظر . عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج 2، بغداد ، 1989.
22- سلمان رشيد الهلالي ، تحولات الطبقة الوسطى(البرجوازية) في العراق خلال (150) عام (1869-2019) ، مجلة الحوار المتمدن ، 8/20/ 2017 .
23- المصدر نفسه .
24- المصدر نفسه .
25- سرور مرزا ، الطبقة الوسطى عماد التنمية والازدهار في العراق ، اب 2020 .
26- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ط2 ، بيروت ، 1983 ، ص 183 .
27- ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص 50 .
28- *عامر حسن فياض ، جذور الفكر الديمقراطي* الليبرالي في العراق الحديث 1914-1939،بغداد2006 .
29- د. مظهر محمد صالح، الطبقة الوسطى في العراق ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 17/كانون الاول / 2014 .
30- د. مظهر محمد صالح ، النخبة وصعود الطبقة الوسطى وجهات نظر في الثقافة العراقية ، مجلة الحوار المتمدن ، 7219، 15/ 4/ 2022.
31- المصدر نفسه .
32- د.دهام محمد العزاوي ، الطبقة الوسطى ودورها في الوحدة الوطنية في العراق ، قراءة نقدية لمرحلة ما بعد03 20 ، مجلة دراسات دولية ، العدد 74، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ، ص12.
33- المصدر نفسه ، ص14.
34- المصدر نفسه ، ص18.
35- مظهر محمد صالح، الطبقة الوسطى في العراق ، ص4.
36- سلمان رشيد الهلالي ، المصدر السابق ، ص6.
37- صلاح حسن الموسوي ، دور الطبقة الوسطى في العراق ، صوت اليسار العراقي ، صحيفة مستقلة تصدر عن مجموعة من الكتاب والصحفيين العراقيين ، ص3.
38- دهام محمد العزاوي، المصدر السابق ، ص 202 .
39- فراس المرعب ، المثقف العراقي ... تهميش سياسي والتزام وطني ، مؤسسة بابل للثقافة والعلم 26 / 201212 .
40- مظهر محمد صالح، الطبقة الوسطى في العراق ، ص4.
41- د. عامر حسن فياض ، العراق وسؤال الطيقة الوسطى ، 2/9/ 2022.

42- د . اسعد كاظم شبيب ، الطبقية والطبقة الوسطى في العراق ، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية ، شبكة النبا الكترونية ، 13 حزيران 2020 .